واكتفت الامم المتحدة بالاشارة ... « الى قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، و... بالتصريحات وبالايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل ، امام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة ... »(٣١).

ولكن دولة الاحتلال الصهيوني التي قامت على انقاض الوجود السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعبنا ، لم تكن مستعدة لقبول حتى قرارات الامم المتحدة . وتحول الشعب الفلسطيني الى شعب من المشردين والخاضعين للاحتلال الصهيوني والسلطة الاردنية ، او الملحقين بالادارة المصرية في غزة . وأصبحت القضية في الامم المتحدة وخارجها قضية لاجئين ، المطلوب اعادتهم او تعويضهم او اغاثتهم ، ولكن دون اي شيء اخر . وظل الامر كذلك الى سنة ١٩٧٠ ، عندما اتخذت الامم المتحدة قرارها رقم ٢٦٤٩ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . والذي جاء فيه :

« ٥ ــ تدين (اي الامم المتحدة) تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين » وقد اكد القرار المذكور ما يلي :

« ١ ــ تؤكد (اي الامم المتحدة) شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها .

« ٢ ــ تعترف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، في ممارستها الشرعية لحقها في تقرير المصير ، في البحث عن جميع انواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها ، بموجب قرارات الامم المتحدة وروح ميثاق الامم المتحدة .

« ٣ ــ تدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، الى الاعتراف بذلك الحق واحترامه وفقا للمواثيق الدولية ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وروحه .

« ٤ ــ تعتبر ان الاستيلاء على الاراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق شعب تلك الاراضي في تقرير المصير ، لا يمكن قبوله ، ويشكل خرقا فاحشا للميثاق »(٣٢).

وعادت الامم المتحدة فأصدرت قرارا في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ جاء فيه أن الامم المتحدة :

« ١ ــ تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

« ٢ ــ وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط »(٣٣).

وعادت هيئة الامم المتحدة فأكدت ما ذكرناه في قرارها المرقم ٢٧٨٧ المؤرخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١(٣٤).

ومع ذلك فان الامم المتحدة عادت بعد حرب السادس من تشرين الى المطالبة بتنفيذ قرارها رقم ٢٤٢ الذي لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره .

وهكذا نعود الى دوامة الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة أعطت نفسها الحق عام ١٩٤٧ باصدار قرار التقسيم الذي يقسم ارض فلسطين الى دولتين ، ويعطي « الشرعية » لقيام دولة صهيونية على ارضها .